

نوفمبر 2018

ردم: 23180-9118

الحماية الاجتماعية غير القائمة على اشتراكات في تونس: تحليل من خلال عدسة الطفل والإنصاف¹

مركز السياسة الدولي للنمو الشامل

في عام 2016؛ وقد كان موجوداً منذ السبعينيات جنباً إلى جنب مع دعم الغذاء. ومع ذلك، فقد تم إنتقادهما لكونهما أدوات مرتفعة التكلفة وغير كفوة للحد من الفقر، وتستفيد منهما بشكل غير متناسب الشرائح الأكثر ثراءً في المجتمع. لذلك، إقترح البنك الدولي إستبدال الدعم ببرامج المساعدات الاجتماعية المستهدفة. وثققت وزارة التربية برنامج **بدلات العودة إلى المدرسة**، وهو برنامج للتحويلات النقدية يدعم الطلاب الفقراء في بداية السنة الدراسية. وفي العام 2014-2015، إستفاد من هذه التحويلات نحو 373,000 من تلاميذ المدارس وطلاب الجامعة.

وأوسع برامج الحماية الاجتماعية غير القائمة على الاشتراكات تغطية في تونس هي برنامج العلاج في المراكز الصحية، الذي يوفر العلاج برسوم مخفضة (النوع الثاني) أو بالمجان (النوع الأول) عند إستخدام الخدمات الصحية في المراكز الصحية العامة منذ عام 1998. وحتى عام 2015، غطت برنامج العلاج بالمجان جميع الأسر المستفيدة من البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة. كما غطى برنامج العلاج برسوم مخفضة 620,000 أسرة تونسية في عام 2016/ حيث يعتمد الإستهداف في البرنامج على إختيار سبل المعيشة. وتوفر البطاقات الصحية بالأسعار المخفضة من النوع الثاني العلاج في المراكز الصحية العامة مقابل دفع رسوم سنوية ثابتة (شراء طابع).

وقد تم إطلاق **البرنامج الوطني للوجبات المدرسية** في عام 1997، ويوفر الغذاء الصحي لتحسين الحالة التغذوية للأطفال، وتحقيق الإستقرار في التعليم المدرسي، ومنع التسرب، خاصة في المناطق الريفية. وعلاوة على ذلك، يعزز البرنامج الروابط مع مجموعات صغار المزارعين المحليين، ويدعم التغذية والتعليم البيئي. وفي عام 2016، غطى البرنامج 240,000 طفل.

وعلى غرار العديد من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تتمثل إحدى القضايا الرئيسية في نظام الحماية الاجتماعية في تونس في دعمه الشاملة للغذاء والطاقة، والذي يُحابي بشكل غير متناسب الأسر غير الفقيرة. غير أن برامج الحماية الاجتماعية الأخرى مُصمّمة خصيصاً للأسر الفقيرة التي لديها أطفال. وحتى الآن، فإن عدداً قليلاً من التقييمات تناول تأثير هذه البرامج على رفاه الأطفال.

ملاحظة: 1. هذه الرسالة القصيرة مُستقاة من دراسة شاملة تم إعدادها بالشراكة بين مركز السياسة الدولي للنمو الشامل، ويونيسيف - المكتب الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وجميع البيانات تم الرجوع إليها بدقة ويمكن الإطلاع عليها في التقرير الكامل:

Machado, A. C., C. Bilo, R. G. Osorio, and F.V. Soares. 2018. Overview of Non-contributory Social Protection Programmes in the Middle East and North Africa (MENA) Region through a Child and Equity Lens. Brasília and Amman: International Policy Centre for Inclusive Growth and UNICEF Regional Office for the Middle East and North Africa: <https://goo.gl/QfmKwK>.

تونس دولة تُصنّف ضمن الدول ذات الدخل المتوسط المنخفض وتقع في شمال أفريقيا متاخمة لليبيا، والجزائر والبحر الأبيض المتوسط. وفي عام 2016 بلغ مجموع سكان تونس 11.4 مليون نسمة، 28 في المائة منهم دون سن 18 سنة و 9 في المائة دون سن 5 سنوات. ومع مؤشر التنمية البشرية بقيمة 0.725، وهو أعلى من متوسط منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا البالغ 0.704، تحتل تونس الترتيب 97 من أصل 188 دولة. وتتميز تونس بوجود تفاوت كبير بين المناطق الساحلية والداخلية، وينعكس لك في معدلات فقر وإنعدام للأمن الغذائي أعلى بكثير في المناطق الداخلية، والمناطق الريفية والشرقية.

وبعد ثورة عام 2011، بدأت تونس عملية إعادة بناء الدولة ولا تزال تواجه تحديات أمنية واقتصادية كبيرة. وقد ألحقت الصراعات في ليبيا وسوريا الضرر بإستقرار البلاد. وتغذي اللامساواة في الدخل أيضاً التوتر الاجتماعي.

وترتفع نسبة الفقر بين أطفال تونس وتسود أوجه حرمان أخرى في تنمية الطفل أو الوصول إلى الخدمات الأساسية: معدلات فقر الطفل 21.7 في المائة (في عام 2015) أعلى بكثير من المتوسط الوطني البالغ 15.2 في المائة. وعلاوة على ذلك، يعاني 52.4 في المائة من جميع الأطفال من واحد على الأقل من أوجه الحرمان. ويكاد يكون إلحاق الأطفال بالمدارس في سن السادسة شاملاً (99.4 في المائة). ولا توجد فجوات كبيرة بين الجنسين في الإلتحاق بالتعليم الإبتدائي. ومع ذلك، فإن خطر التسرب من التعليم الثانوي للأطفال هو تقريباً ضعف نظيره للفتيات.

ويعد نظام الحماية الاجتماعية التونسي أحد أكثر النظم شمولاً في المنطقة. ويشمل النظام مزايا قائمة على الاشتراكات وأخرى غير قائمة على الاشتراكات فضلاً عن سياسات نشطة تتعلق بسوق العمل. وكان الضمان الاجتماعي أولوية وطنية في تونس. فقد دعمت الحكومة المناقشات حول العدالة الاجتماعية وعقد إجتماعي جديد بين العمال وأصحاب العمل والحكومة. وتضمن هذا الإتفاق الحق في حد أدنى للدخل للأشخاص على الأكثر ضعفاً فضلاً عن مراجعة نظام الضمان الاجتماعي القائم على الاشتراكات لجعلها أكثر إستدامة من الناحية المالية دون المساس بالإستحقاقات.

ويخضع عمل النظام غير القائم على الاشتراكات في تونس لسلطة وزارة الشؤون الاجتماعية، ولكن يتم تنفيذ برامج المساعدات الاجتماعية الهامة بالتعاون مع وزارات التعليم والصحة. وهناك إجمالاً خمسة برامج رئيسية غير قائمة على الاشتراكات، بإستثناء الدعم الشامل للغذاء والطاقة. وتختلف البرامج بشكل كبير في مزاياها المُراعِية لإحتياجات الأطفال وكيفية أخذ إحتياجات الأسر التي لديها أطفال في الحساب في عملية الإستهداف وهيكّل الإستحقاقات والمشروطيات.

برنامج التحويلات النقدية الرئيسي في تونس هو **البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة** الذي تم إنشاؤه عام 1986 كبرنامج تحويلات نقدية غير مشروطة شهرية، يستهدف الأشخاص غير القادرين على العمل بسبب كبر السن أو العجز أو المرض المزمن، والذين لا يمكنهم تلقي دعم أسرهم. ويستلزم البرنامج أيضاً تخصيص بطاقات رعاية صحية مجانية. وقد زاد عدد المستفيدين من البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة بنسبة 70 في المائة منذ ثورة عام 2011، حيث بلغوا حوالي 230,000 أسرة في عام 2015.

وفي عام 2007 إستُحدث **برنامج بدلات التمدرس**، حيث يوفر تحويلات إضافية شهرية للأسر المستفيدة من البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة والتي أطفال في سن المدرسة، ويهدف لدعم وصول الأطفال إلى التعليم. وبنهاية عام 2013 تلقت 80,000 أسرة تقريباً بدل التمدرس.

وتشكل ميزانية البرنامج الوطني لإعانة العائلات المعوزة 0.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي - وهي نسبة صغيرة مقارنة بحجم الإنفاق العام على الدعم الشامل للغذاء والطاقة. وشكل دعم سعر الطاقة 2.8 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي